أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

الدروس المستفادة من أزمة كورونا على سياسات البنوك المركزية العربية المتعلقة بتعزيز الاستقرار المالي

فريق عمل الإستقرار المالي في الدول العربية

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
COUNCIL OF ARAB CENTRAL BANKS AND MONETARY AUTHORITIES GOVERNORS

رقم
180
2022

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
COUNCIL OF ARAB CENTRAL BANKS AND MONETARY AUTHORITIES GOVERNORS

أمانة

مجلس محافظي المصارف المركزية

ومؤسسات النقد العربية

الدروس المستفادة من أزمة كورونا على سياسات البنوك المركزية العربية المتعلقة بتعزيز الاستقرار المالي

فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية

صندوق النقد العربي

2022

تـقديـم

يصدر صندوق النقد العربي في إطار أعمال اللجان وفرق العمل المنبثقة عن مجلس محافظي المصـارف المركزية ومؤسـسـات النقد العربية أوراق عمل تتناول مواضيع وقضايا تناقشها هذه اللجان والفرق، ذات أولوية للمصـارف المركزية العربية. إضافة إلى ذلك، يعد صندوق النقد العربي ضمن ممارسته لأنشـــطته كأمانة فنية لهذا المجلس، عدداً من التقارير والأوراق في مختلف الجوانب النقدية والمصـرفية تتعلق بعمل المصـارف المركزية ومؤسـسـات النقد العربية. تعد هذه التقارير والأوراق من أجل تســهيل اتخاذ القرارات والتوصيات التي يصدرها المجلس. وفي ضوء ما تضمنته الأوراق والتقارير من معلومات مفيدة عن موضوعات ذات صلة بأعمال المصـارف المركزية، فقد رأى المجلس الموقر أنه من المناسـب أن تتاح لها أكبر فرصـة من النشـر والتوزيع. لذلك، فقد باشر الصندوق بنشر هذه السلسلة التي تتضمن الأوراق التي يقدمها السادة المحافظين إلى جانب التقارير والأوراق التي تعدها اللجان والصندوق حول القضايا النقدية والمصرفية ذات الأهمية. يتمثل الغرض من النشـر، في توفير المعلومات وزيادة الوعي بهذه القضـايا. فالهدف الرئيسـي منها هو تزويد القارئ بأكبر قدر من المعلومات المتاحة حول الموضـــوع. نأمل أن تسـاعد هذه السـلسـلة على تعميق الثقافة المالية والنقدية والمصـرفية العربية.

والله ولي التوفيق،

عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة

صندوق النقد العربي 2022

حقوق الطبع محفوظة

يعد خبراء الدوائر الفنية بصندوق النقد العربي دراسات اقتصادية، وأوراقا بحثية، يصدرها الصندوق وينشرها على موقعه الرسمي بشبكة الانترنت. تتناول هذه الإصدارات قضايا تتعلق بالسياسات النقدية والمصرفية والمالية والتجارية وأسواق المال وانعكاساتها على الاقتصادات العربية .

الآراء الواردة في هذه الدراسات أو الأوراق البحثية لا تمثل بالضرورة وجهة نظر صندوق النقد العربي، وتبقى معبرة عن وجهة نظر معد الدراسة .

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذه الدراسة أو ترجمتها أو إعادة طبعها بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي، إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر .

توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي:

قسم تطوير القطاع المالي – الدائرة الاقتصادية

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818 – أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 97126171765 +

البريد الالكتروني: economic@amfad.org.ae; fsd@amfad.org.ae

Website: https://www.amf.org.ae/ar

المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة	5
أولاً: أهداف الدراسة	6
ثانياً: أثر أزمة فيروس كورونا على الاستقرار المالي في الدول العربية	7
ثالثاً: إجراءات المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية للتخفيف من آثار الأزمة	10
رابعاً: الإجراءات الحكومية للتخفيف من آثار جائحة كورونا	25
خامساً: مبادرات القطاع الخاص لتخفيف الأثر المالي والاقتصادي	26
سادساً: التحديات والمخاطر التي واجهت القطاع المصرفي وغير المصرفي في التعامل مع أزمة فيروس كورونا	27
سابعاً: إدارة أزمة فيروس كورونا والدروس المستفادة على صعيد البنوك المركزية	30
ثامناً: الخلاصة والتوصيات	33
قائمة المصادر والمراجع	36

مقدمة[1]

لا زالت اقتصادات العالم تُعاني من تبعات إنتشار فيروس كورونا المستجد الذي طال مختلف القطاعات، حيث سبب صدمة شديدة للإقتصاد العالمي، الذي أدى بالفعل إلى تحول معدلات النمو العالمي نحو معدلات سالبة بشكل حاد، كون هذه الأزمة ليست كباقي الأزمات السابقة التي كان لها نطاق جغرافي وزمني محدد، دون توسع مادي أو تأثير بشري.

مما لا شك فيه أن تداعيات الفيروس لم تكن تؤثر على قطاع أو جانب إقتصادي معين، بل إمتد تأثيرها ليشمل كافة جوانب الإقتصاد حيث تأثر بذلك جانبي العرض والطلب معاً وبشكل متوازٍ، فبعد حالات الإنتعاش وتوقعات النمو المتفائلة التي شهدتها معظم الاقتصادات قبيل حدوث الأزمة، إلا أن ظهور فيروس كورونا وتفشيه قوّض النمو الاقتصادي، وعرّض إقتصادات الدول لصدمات غير مسبوقة إنعكست سلباً على القطاعات الإنتاجية.

في هذا الإطار، باستمرار تعمق أزمة فيروس كورونا وسرعة إنتشاره وسط عدم وضوح المدى الزمني لإنتهاء الجائحة، تصبح حاجة الدول في توجيه سياساتها الإقتصادية ودعمها أكثر إلحاحاً لمواكبة التغيرات غير المواتية نتيجة الأزمة، وذلك لتعزيز الإستقرار المالي والإقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

وفقاً لما تقدم، في ظل قيام المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية باتخاذ العديد من الإجراءات التحفيزية والوقائية إبان الأزمة بهدف إعادة إقتصاداتهم إلى مسارها الطبيعي، نحو تحقيق النمو والحفاظ على الوظائف وخلق فرص عمل لجميع الفئات الإجتماعية، ومن باب تقييم مدى التقدم في هذه الإجراءات

[1] تشكر أمانة فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، سلطة النقد الفلسطينية على إعداد مسودة الورقة.

وتحديد أبرز التحديات التي واجهت الدول العربية في إطار سعيها لتحقيق التوازن بين دعم القطاعات الإقتصادية وتعزيز متانة القطاع المالي، وبعد إنقضاء أكثر من عام على ظهور الجائحة، قام صندوق النقد العربي بالتعاون مع فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية بإعداد ورقة عمل للوقوف على أثر أزمة فيروس كورونا المستجد على الاستقرار المالي في الدول العربية، إستناداً إلى إستبيان تم توزيعه على المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية لهذا الغرض.

أولاً: أهداف الدراسة

أعد صندوق النقد العربي عدد من الدراسات حول آثار وتداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على الإستقرار المالي والإقتصاد الكلي في الدول العربية، إضافةً إلى دراسة سياسات وإجراءات الدول في التعامل مع هذه الجائحة. نظراً لضبابية المشهد وعدم وضوح البعد الزمني لإنتهاء أزمة فيروس كورونا، تقوم الدول العربية بمراجعة وتحديث وتقييم إجراءاتها بشكل مستمر، بما يساهم في تخفيف حدة آثار هذه الأزمة وصولاً إلى تحقيق التعافي الاقتصادي.تهدف هذه الدراسة إلى:

1. الوقوف على أثر أزمة فيروس كورونا المستجد على الاستقرار المالي في الدول العربية.
2. التعرف على أهم الإجراءات والتدابير المتخذة من أجل التخفيف من تداعيات أزمة فيروس كورونا في الدول العربية.
3. بيان دور القطاع الخاص في الدول العربية للتخفيف من آثار أزمة فيروس كورونا.
4. الوقوف على أهم التحديات والمخاطر التي واجهت القطاع المصرفي وغير المصرفي في الدول العربية.

5. توصيف خطط وإستراتيجيات التعافي المتخذة من قبل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في ضوء التقييم المستمر لتداعيات الأزمة والإجراءات المتخذة بالخصوص.
6. تلخيص الدروس المستفادة من أزمة فيروس كورونا المستجد على صعيد سياسات البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية.

في هذا السياق، تم إعداد إستبيان للوقوف على مرئيات المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بخصوص الدروس المُستفادة من أزمة فيروس كورونا المستجد على صعيد تعزيز الاستقرار المالي، حيث تم تحليل ردود الدول العربية في ضوء البيانات التي تم جمعها من خلال الإستبيان، وتفسير النتائج.

ثانياً: أثر أزمة فيروس كورونا على الاستقرار المالي في الدول العربية[2]

بعد أكثر من عامين تقريباً من ظهور جائحة فيروس كورونا المستجد، لا يزال العالم يعاني من آثار الأزمة على إقتصادات وأسواق الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وقد طالت هذه التداعيات قطاعات اقتصادية هامة وحيوية، من أهمها السياحة والتجارة الخارجية والطاقة والصناعة، الأمر الذي شكل تحدياً كبيراً أمام صناع السياسات الإقتصادية في مختلف الدول، ذلك في محاولة إيجاد السبل والحلول للتخفيف من آثار الأزمة.

في هذا الإطار، إنكمش الاقتصاد العالمي بمعدل 3.1% في عام 2020 مقارنةً بحوالي 2.8% في عام 2019، أما في الدول العربية فقد كان التراجع أكثر

[2] مصدر بيانات هذا الجزء: تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية (2021)، والمواقع الإلكترونية للمصارف المركزية.

من ذلك، حيث بلغت النسبة 4.2% في المتوسط في عام 2020 مقارنةً بعام 2019.

الشكل رقم 1: معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية خلال الفترة (2018-2020)

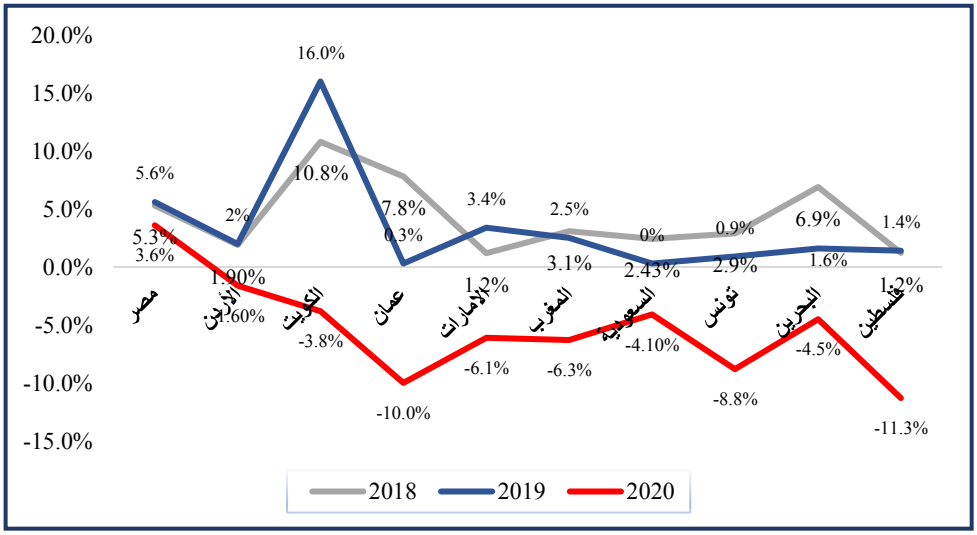

المصدر: تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية (2021)، والمواقع الإلكترونية للمصارف المركزية

على الرغم من تراجع معدل النمو الإقتصادي في الدول العربية، إلا أن مؤشرات الإستقرار المالي لا زالت تبين أن إقتصادات الدول العربية تتمتع بالإستقرار، بسبب متانة النظم المالية فيها، التي استطاعت إحتواء الأزمة وإمتصاص الصدمات الناتجة عن تداعيات الأزمة.

الجدول التالي يبين المؤشر التجميعي والمؤشرات الفرعية للاستقرار المالي في الدول العربية خلال الفترة (2018-2020):

جدول رقم 1: المؤشر التجميعي والمؤشرات الفرعية للاستقرار المالي في الدول العربية خلال الفترة (2018-2020)

المؤشر	2018	2019	2020
مؤشر القطاع المصرفي	0.260	0.294	0.214
مؤشر الاقتصاد الكلي	0.120	0.138	0.116
مؤشر سوق رأس المال	0.087	0.071	0.150
مؤشر الدورة المالية	0.080	0.061	0.007
المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في الدول العربية	0.548	0.564	0.487

المصدر: تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية (2021).

يُبين الجدول رقم (2) أعلاه، تراجع مؤشر الإستقرار المالي التجميعي في الدول العربية إلى 0.487 في عام 2020 مقارنةً مع 0.564 في عام 2019. بسبب تراجع مؤشرات الإقتصاد الكلي إلى 0.116 نقطة في عام 2020 مقارنةً مع 0.138 نقطة في عام 2019، ذلك نتيجةً للآثار السلبية لأزمة فيروس كورونا على الأنشطة الإقتصادية المختلفة، وتكبد الحكومات تكاليف ونفقات مالية كبيرة لمواجهة آثار الأزمة والحفاظ على ديمومة الحياة الإقتصادية وعلى الإستقرار المالي والنقدي. إضافة إلى تراجع مؤشر القطاع المصرفي من 0.294 نقطة في عام 2019 إلى 0.214 نقطة في عام 2020، نتيجةً لتراجع مساهمة الإئتمان المصرفي في تمويل النشاط الإقتصادي.

الشكل رقم 2: المؤشر التجميعي والمؤشرات الفرعية للاستقرار المالي في الدول العربية خلال الفترة (2018-2020)

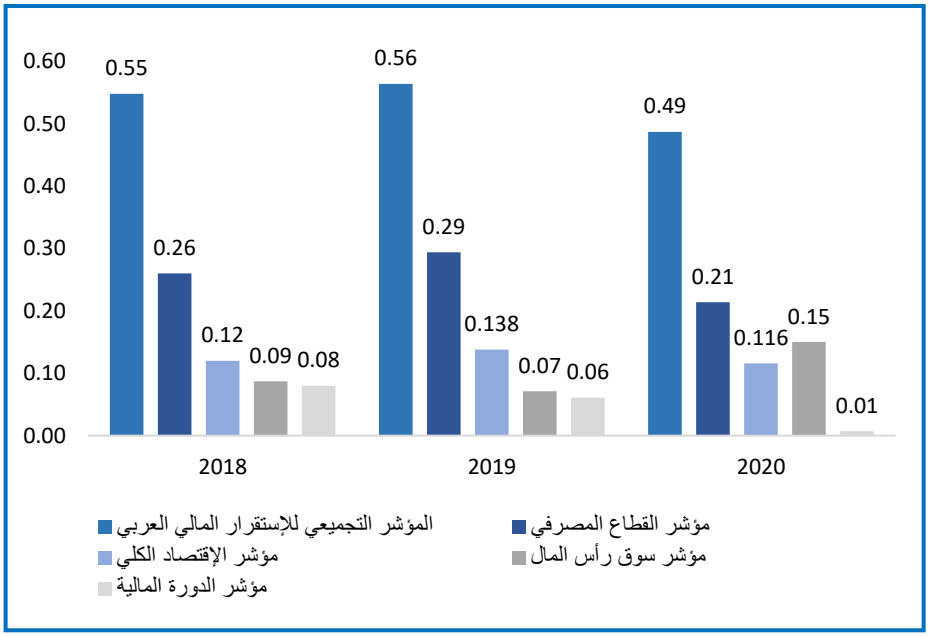

المصدر: تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية (2021)، والمواقع الإلكترونية للمصارف المركزية

ثالثاً: إجراءات المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية للتخفيف من آثار الأزمة

تنوعت الإجراءات والتدابير التي إتخذتها المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية للتخفيف من آثار أزمة فيروس كورونا، حيث قام البعض منها قام بتطبيق إجراءات تهدف إلى توفير السيولة النقدية للإقتصاد لإحتواء التداعيات والآثار المالية للأزمة، ومنها من قام باتخاذ إجراءات لتمكين وإنعاش الإقتصاد الوطني ودعم القطاعات الأكثر تضرراً من الجائحة.

تتلخص أبرز الإجراءات المتخذة في الدول العربي في الآتي:

- تأجيل مستحقات/ أقساط القروض.
- إطلاق برامج وخطط إقتصادية هادفة إلى توفير التمويل اللازم للمشاريع والقطاعات الأكثر تضرراً من الأزمة، بأسعار فائدة منخفضة، وإجراءات وشروط ميسرة.
- تخفيض أسعار الفوائد على الإئتمان.
- الإعفاء من بعض المتطلبات التنظيمية [نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)، ونسبة تغطية السيولة (LCR)].
- الإعفاء من بعض الرسوم والعمولات.
- زيادة سقوف بطاقات الإئتمان، وزيادة مقدار السحب والايداع اليومي.
- تخفيض نسبة الإحتياطي النقدي الإلزامي.
- تطبيق الإجراءات الصحية والوقائية في التعاملات المالية، وتفعيل خطط إستمرارية الأعمال.

فيما يخص إجراءات المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية للتخفيف من آثار أزمة جائحة كورونا، لم يقم **البنك المركزي الأردني** بتفعيل أو تحرير أي من أدوات السياسة الاحترازية الكلية، نظراً لوجود إجراءات بديلة، نذكر منها ما يلي:

1. تخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية بواقع 150 نقطة أساس بهدف تخفيض تكلفة التمويل وخدمة الدين لكافة الأنشطة الإقتصادية.

2. ضخ سيولة إضافية للبنوك بمبلغ 1,050 مليون دينار، من خلال تخفيض نسبة الإحتياطي النقدي الإلزامي من 7 في المائة إلى 5 في المائة، وعقد إتفاقيات إعادة الشراء مع البنوك لتوفير الإحتياجات التمويلية للقطاعين العام والخاص.

3. تعديل تعليمات برنامج البنك المركزي لتمويل ودعم القطاعات الإقتصادية، على النحو التالي:

- تخفيض كلف التمويل من 1.75 في المائة إلى 1 في المائة للمشاريع داخل العاصمة، ومن 1 في المائة إلى 0.50 في المائة للمشاريع في المحافظات، مما مكن البنوك من إقراض القطاعات المستهدفة بأسعار فائدة لا تزيد عن 4 في المائة للمشاريع المستفيدة داخل العاصمة و3 في المائة للمشاريع المستفيدة في المحافظات الأخرى.
- زيادة الآجال المتاحة للسلف لكافة القطاعات المستهدفة ضمن البرنامج وتوحيدها لكل المحافظات لتصل إلى 10 سنوات.
- رفع سقف السلف لجميع القطاعات ليصبح 3 مليون دينار أردني، مع الإبقاء على قطاعي الطاقة المتجددة والنقل بسقف 4 مليون دينار أردني.
- إطلاق برنامج البنك المركزي التمويلي بقيمة وصلت إلى 700 مليون دينار أردني وبكفالة الشركة الأردنية لضمان القروض.
- تقديم البنك المركزي تسهيلات من خلال برنامج تمويل ودعم القطاعات الإقتصادية بمبلغ 307.4 مليون دينار أردني لمختلف القطاعات المستهدفة في البرنامج.
- تخفيض عمولات ضمان القروض وزيادة تغطية برنامج ضمان المبيعات المحلية والصادرات، ورفع نسبة التغطية التأمينية لبرنامج ضمان المبيعات المحلية ورفع نسبة تحمل المخاطر، في برنامج البنك المركزي، لضمان إئتمان الصادرات إلى 100 في المائة لدعم إستمرارية الصادرات.

- تأجيل الأقساط الإئتمانية لعملاء القطاعات الإقتصادية المتأثرة بتداعيات الأزمة من شركات وأفراد.
- تأجيل الأقساط والفوائد المستحقة على مؤسسة الإقراض الزراعي، بهدف مساعدة المزارعين لتجاوز الأزمة.

أما بالنسبة **لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي**، فقد قدم المصرف حزمة شاملة، أطلق عليها خطة الدعم الإقتصادي الشاملة الموجهة، تضمنت التدابير التالية:

- تأجيل دفعات المقترضين.
- تسهيلات تمويلية بتكلفة صفرية.
- خفض متطلبات الإحتياطي الإلزامي.
- الإعفاء من بعض المتطلبات التنظيمية على رأس المال والسيولة والتمويل المستقر.
- زيادة نسبة القرض إلى القيمة (LTV) لمشتري المنازل (للمرة الأولى).
- الإعفاء من الرسوم التشغيلية لأنظمة الدفع المشغلة من قبل المصرف المركزي.

فيما يخص **مصرف البحرين المركزي**، فقد أصدر حزمة من التدابير الرقابية والتنظيمية للتخفيف من آثار التداعيات المالية للأزمة الصحية، وحث مصارف التجزئة وشركات التمويل ومؤسسات التمويل متناهي الصغر، بالنظر في تدابير ميسرة، مثل إعادة جدولة أو منح تأجيلات مؤقته لأقساط الائتمان وتخفيض الربح/ الفائدة أو الرسوم والعمولات. كما تم توجيه شركات الصرافة لاتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة للتعامل مع العملات الورقية والعملات المستوردة من خارج البحرين. إضافة لذلك، حث المصرف المركزي مزودي نقاط البيع على ضرورة التواصل مع التجار لتعقيم تلك الآلات بانتظام ومطالبة

العملاء بإدخال بطاقاتهم وسحبها من أجهزة نقاط البيع، بأنفسهم. كما تم إصدار تعليمات بخصوص التواصل مع الجمهور من خلال تغطية التدابير المتخذة لضمان سلامة موظفيهم وعملائهم في الصحافة أو عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي. في هذا السياق، تم زيادة حد حجم الصفقات عن طريق معاملات الإتصال اللاتلامسية (Contactless) على نقاط البيع إلى 50 دينار بحريني، دون الحاجة إلى استخدام الرمز السري. كما تم إتخاذ حزمة من التدابير الرقابية والتنظيمية لإحتواء أي تداعيات مالية، ذلك لتوفير مزيد من السيولة والمرونة التي تمكن البنوك من الاستمرار في عمليات تمويل عملائها.

تضمنت هذه التدابير ما يلي:

- تخفيض متطلبات نسبة الإحتياطي النقدي لمصارف التجزئة من 5 في المائة إلى 3 في المائة.
- تخفيض نسبة التمويل إلى القيمة عند تقديم قروض عقارية سكنية جديدة للبحرينيين عدا قروض برامج "مزيا".
- تخفيض حدود نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر للمصارف البحرينية من 100 إلى 80 في المائة.
- تخفيض وزن مخاطر كفاية رأس المال للشركات الصغيرة والمتوسطة في البحرين من 75 إلى 25 في المائة.
- توفير ترتيبات إعادة الشراء الميسرة لبنوك التجزئة بنسبة صفر في المائة لمدة 6 أشهر على أساس كل حالة على حدة.
- تأجيل المتطلبات الرقابية المقرر إصدارها.
- تمديد الموعد النهائي للإلتزام بالفصل الخاص بإدارة المخاطر التشغيلية المحدّث.
- وضع حد أقصى بنسبة 0.8 في المائة على رسوم التحصيل التي تفرضها البنوك المحلية وشركات التمويل على معاملات بطاقات الخصم.

- حث العملاء على التواصل عبر النظام الوطني للمقترحات والشكاوى.

أما **بنك الجزائر**، فقد قام بالإجراءات التالية لمواجهة التحديات الناجمة عن أزمة فيروس كورونا المستجد:

- تخفيض الحد الأدنى لمعامل السيولة، من أجل رفع مستوى التمويل المتاح.
- تأجيل سداد الأقساط المستحقة وإعادة جدولة ديون العملاء.
- تخفيف القواعد الإحترازية الخاصة بالسيولة وحقوق الملكية وتصنيف المستحقات لغاية نهاية عام 2022.
- السماح للمصارف والمؤسسات المالية بمنح قروض جديدة للعملاء الذين استفادوا من إجراءات التأجيل أو إعادة الجدولة.
- تخفيض المعدل التوجيهي (الفائدة) على عمليات إعادة التمويل الرئيسة بمقدار 25 نقطة أساس (0.25 في المائة) ليصبح 3 في المائة.
- تخفيض معدل الإحتياطي الإلزامي ليصبح 2 في المائة.
- تشجيع الإدماج المالي عن طريق تسهيل منح القروض والتركيز على الرقمنة والمنتجات المبتكرة والممولة بواسطة الصيرفة الإسلامية.
- زيادة حدود إعادة التمويل للأوراق المالية القابلة للتداول، وتمديد فترة إعادة التمويل.
- إيداع مبلغ 900 مليار دينار جزائري (ما يعادل 6.47 مليار دولار أمريكي) لدعم الخزينة العامة للدولة.
- الشروع في طرح سندات خزينة لثلاث سنوات.
- حث المصارف والمؤسسات المالية والوسطاء المعتمدين على تقديم خدمات مجانية للعملاء مثل: منح البطاقات المصرفية ودفاتر الشيكات للزبائن، وإستخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية، وتزويد التجار بأجهزة الدفع الالكتروني.

فيما يخص إجراءات **البنك المركزي العراقي**، فقد تلخصت بالآتي:

- تأجيل استيفاء أقساط المبالغ المستحقة على المصارف.
- تخفيض عمولة البنك المركزي على القروض الممنوحة من 0.7 في المائة إلى 0.5 في المائة ضمن مبادرة "الواحد ترليون"، وكذلك تخفيض أسعار فائدة المصارف من 4 في المائة إلى 2.9 في المائة للمشاريع حتى 20 مليون دينار عراقي، ومن 5.1 في المائة حتى 3.4 في المائة للمشاريع فوق 21 مليون دينار عراقي حتى 1 مليار دينار عراقي وفائدة الشركة الضامنة من 0.8 في المائة إلى 0.6 في المائة.
- زيادة سقف المبادرة السكنية من 75 مليون دينار عراقي إلى 100 مليون دينار عراقي، وتمديد مدة السداد من 10 سنوات إلى 15 سنة، والحد الأعلى للفائدة 4 في المائة (فائدة متناقصة).
- توفير التمويل اللازم للفئات ذات الدخل المحدود التي تأثرت بالجائحة، ولمشاريع التمويل الأصغر.
- تخفيض نسبة الإحتياطي القانوني على الودائع الجارية (عملة الدينار) من 15في المائة إلى 13 في المائة لتوفير السيولة للقطاع المصرفي.
- تأجيل إستيفاء كافة الغرامات المفروضة على المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية.
- إطلاق حزمة تمويل جديدة موجهة لقطاع الإسكان عبر المصرف العقاري وصندوق الإسكان بمبلغ 3 ترليون دينار بأجل تقسيط 20 سنة.

في نفس السياق، تبنى البنك المركزي العراقي مجموعة من المشاريع لتمكين الاقتصاد الرقمي أهمها: مشروع توطين الرواتب وتطبيق نظام الجباية الإلكترونية، ومشروع الربط مع النظام الإقليمي لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية (منصة بُنى).

أما **سلطة النقد الفلسطينية**، فقد أطلقت برنامج لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (صندوق إستدامة) المتضررة من الأزمة، من أجل مساعدة هذه المشاريع في الحصول على التمويل اللازم بشروط وتكاليف منخفضة لتغطية نفقاتها التشغيلية الطارئة، ودعم رأس المال العامل والتمكن من دفع الرواتب والأجور، بما يساعد في استمرارية العملية الإنتاجية. كما تم إطلاق خدمات الدفع الإلكتروني من خلال ترخيص خمس شركات دفع خلال العام 2020، بما ساهم في تعزيز وسائل الدفع الإلكتروني وبتكاليف منخفضة عبر المحفظة الالكترونية، والتقليل من استخدام النقد (Cash)، والحد من مخاطر العدوى لفيروس كورونا، وتعزيز الشمول المالي. إضافةً لذلك، تم إعتماد سياسة لتشجيع المصارف على الإقراض، خاصة في القطاعات التي تأثرت بشكل كبير من الأزمة ومنح فترات سماح. كما تم إصدار عدة تعليمات كإجراءات إحترازية لمواجهة تداعيات أزمة فيروس كورونا، وقد تضمنت هذه التعليمات الإجراءات التالية:

- تأجيل أقساط القروض الشهرية لكافة المقترضين للشهور الأربعة الأولى من الجائحة (مارس- يونيو 2020)، ثم تمديد تأجيل الأقساط للفئات والقطاعات المتضررة من الجائحة حتى نهاية العام 2021.
- تأجيل أقساط القروض الشهرية في القطاع السياحي لمدة ستة شهور قابلة للتمديد.
- تأجيل تسديد الإعتمادات المستندية والسحوبات المستحقة للشهور الأربعة الأولى من الجائحة قابلة للتمديد.
- وقف أية عمولات أو فوائد أو رسوم إضافية على الأقساط المؤجلة.
- إستمرار تسديد الأقساط المستحقة للمشاريع والقروض التجارية مقابل شيكات حال ورود الدفعات وحوالات الحق.

- تمديد سقوف بطاقات الإئتمان والسقوف الممنوحة للعملاء والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والعملاء المتضررين من الأوضاع الإقتصادية.
- توجيه الإئتمان الجديد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والناشئة، ومنح سقوف إئتمانية مؤقتة للعملاء، بما يسهم في الحفاظ على إستمرارية الدورة الاقتصادية.
- توفير الإئتمان المباشر لقطاع الخدمات الصحية.
- إلزام المصارف بإعفاء الخدمات المصرفية الإلكترونية وخدمات الصراف الآلي من العمولات والرسوم للأشهر الستة الأولى من الأزمة.
- إلزام المصارف بتوجيه المبالغ المخصصة للمسؤولية الاجتماعية لدعم قطاع الخدمات الصحية.
- تخفيض عدد دفاتر الشيكات الممنوحة للعملاء إلى أدنى مستوى ممكن (خاصة شيكات الأفراد).
- تعليق تصنيف المشاريع الصغيرة والمتوسطة والعملاء الأفراد المتضررين من الجائحة على نظام الشيكات المعادة خلال الشهور الأربعة الأولى من الجائحة.
- توفير السيولة الليلية اللازمة لمساعدة المصارف في حالات الطوارئ.
- تمديد حقوق إعادة الشيكات لخمسة أيام من تاريخ تقديمها لغرف المقاصة بدلاً من ثلاثة أيام للشهر الأول من الجائحة.
- تسهيل إجراءات منح تسهيلات مؤقتة للشركات والأفراد بغرض تسديد قيمة الشيكات المسحوبة عليهم.
- إلغاء عمولة الشيكات المعادة للفترة من 5 يوليو 2020 وحتى 30 يونيو 2021.
- الحفاظ على حقوق العاملين في القطاعات الخاضعة للرقابة.

- إصدار العديد من الإجراءات الصحية والوقائية في المؤسسات ولدى إتمام المعاملات المصرفية والمالية للجمهور، وتشجيع استخدام الوسائل الالكترونية.

فيما يتعلق بإجراءات **بنك الكويت المركزي**، فهي على النحو التالي:

- تخفيض سعر الخصم بواقع 1.25 نقطة مئوية ليصل إلى 1.5 في المائة.
- تخفيض معدل الفائدة على إتفاقيات إعادة الشراء بنقطة مئوية.
- تخفيض بمقدار 0.125 في المائة في أسعار التدخل على جميع هياكل سعر الفائدة لمدة 10 سنوات، يشمل ذلك عمليات إعادة الشراء (الريبو).
- تخفيض وزن المخاطر الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ليصبح 25 في المائة من بدلاً من 75 في المائة.
- رفع الحد الأقصى المتاح للتمويل ليصبح 100 في المائة بدلاً من 90 في المائة.
- تخفيض الحد الأدنى لمعيار تغطية السيولة لتصبح 80 في المائة بدلاً من 100 في المائة.
- تخفيض الحد الأدنى لمعيار صافي التمويل المستقر لتصبح 80 في المائة بدلاً من 100 في المائة.
- تخفيض الحد الأدنى لنسبة السيولة الرقابية لتصبح 15 في المائة بدلاً من 18 في المائة.
- رفع الحد الأقصى للفجوة التراكمية السالبة.
- زيادة حجم التمويل الممنوح إلى قيمة العقار أو تكلفة التطوير (LTV).
- تطبيق إستثناءات تتعلق بالحدود القصوى المقررة للتركز الإئتماني.
- إصدار تعميم للبنوك بشأن تنظيم شراء أو بيع أسهمها أو التصرف فيها.

- معالجة خسائر تأجيل أقساط القروض الإستهلاكية والإسكانية وأقساط البطاقات الإئتمانية لكافة العملاء لمدة ستة شهور حسب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9).
- تحديد ضوابط تأجيل الإستحقاقات المترتبة على العملاء المتضررين لدى البنوك.
- تمديد العمل في الحدود المخففة للسيولة لمدة 6 شهور (انتهت في 30 يونيو 2021).
- إصدار تعميم إلى البنوك بشأن تفعيل خطط الطوارئ واستمرارية العمل.
- حث البنوك على تقديم الخدمات المالية للجمهور باستمرار.
- إستمرار صرف الشيكات وتنفيذ الحوالات المالية الداخلية والخارجية.
- ضمان إستمرارية خدمات البنوك عبر القنوات الإلكترونية ونقاط البيع.
- الإستمرار في تقديم الخدمات المصرفية للشركات التجارية الموردة للسلع الأساسية والمرتبطة بالأمن الغذائي.
- رفع حد عمليات الدفع عن بعد من 10 إلى 25 دينار كويتي.
- تأجيل الأقساط والإستحقاقات المترتبة على المتضررين لمدة ستة شهور بدون تطبيق أي رسوم أخرى.
- توجيه البنوك نحو المحافظة على نسب العمالة الوطنية.
- توجيه البنوك نحو تعويض العاملين في القطاع المصرفي مادياً ومعنوياً خلال فترة الإجازة.
- إنشاء صندوق بقيمة 10 مليون دينار لدعم المجهود الحكومي بتمويل من البنوك الكويتية.

فيما يخص **مصرف لبنان**، فقد تم تأمين التسهيلات اللازمة للمواطنين لتسيير أمورهم المالية ومساعدتهم في تأمين أقساط القروض المصرفية، وتقديم الدعم

للعملاء الذين تأثروا من الأزمة، من خلال السماح للمصارف بتقديم قروض إستثنائية (لا تخضع لأي فوائد أو عمولات) تستحق السداد لفترة تصل إلى 5 سنوات. كما تم توفير التمويل اللازم للقطاعات والأنشطة الاقتصادية الأكثر تضرراً من الأزمة بما يضمن تغطية النفقات التشغيلية للمشاريع والإستمرار في دفع الرواتب، للمحافظة على إستمرارية النشاط الإنتاجي.

بدوره، قام **مصرف ليبيا المركزي** بحث المصارف التجارية على ضرورة توفير السيولة اللازمة بالفروع والوكالات، وزيادة ارصدة آلات السحب (ATM's)، وحث المصارف على زيادة سقف السحب اليومي للبطاقات وصيانة آلات السحب المتوقفة بصورة عاجلة، مع زيادة نقاط البيع (POS) والخدمات الإلكترونية المقدمة عبر الهواتف المحمولة. كما قام المصرف المركزي بحث المصارف على تطبيق إجراءات وتدابير وقائية للحد من انتشار فيروس كورونا، منها:

- إيقاف العمل بجهاز قارئ البصمة الآلي مؤقتاً، واستبداله بسجلات الحضور والإنصراف، وعدم التناوب على الأجهزة إلا بعد تعقيمها.
- العمل على وضع آلية مناسبة من خلال تفعيل نظام العمل التناوبي، بحيث يقتصر تسيير العمل اليومي على أقل عدد ممكن من الموظفين بالقدر الذي لا يتعارض مع حسن سير العمل، وضمان إستمراريته بكافة الفروع والوكالات.
- العمل على تعقيم مباني إدارات وفروع ووكالات المصارف والحد من استخدام الآلات والأدوات المشتركة، وتوفير أدوات التعقيم للعاملين بالفروع والوكالات، خاصة موظفي الخزينة والحسابات الجارية.

فيما يخص **البنك المركزي المصري**، فقد قام بتخفيض أسعار العائد لتحفيز النمو الإقتصادي، وتخفيض سعر العائد الخاص بمبادرات البنك المركزي

ليصبح 8 في المائة (على أساس متناقص) بدلاً من 10 في المائة، ذلك للمبادرات التالية:

أ. مبادرة التمويل العقاري لمتوسطي الدخل.
ب. مبادرة القطاع الخاص الصناعي والقطاع الزراعي وقطاع المقاولات.
ج. مبادرة دعم قطاع السياحة.

من جانب آخر، تم تأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من المؤسسات والأفراد كما يلي:

أ. تأجيل كافة الإستحقاقات الإئتمانية في مارس 2020، للعملاء من المؤسسات والأفراد، لمدة 6 أشهر.
ب. بعد إنتهاء فترة تأجيل الإستحقاقات في سبتمبر 2020، قام المصرف المركزي بإلزام المصارف بإعادة هيكلة مديونيات العملاء واتخاذ الإجراءات المناسبة لذلك.

في نفس الإطار، قام البنك المركزي بإتاحة التمويل اللازم لاستيراد السلع الإستراتيجية ودعم القطاعات والشركات الأكثر تأثراً كما يلي:

أ. توفير الحدود الائتمانية اللازمة للسع الغذائية.
ب. توفير الحدود الائتمانية اللازمة لتمويل رأس المال العامل.
ج. وضع خطط لدعم للشركات في القطاعات الأكثر تضرراً من الأزمة.

إضافةً لذلك، قام البنك المركزي بتمديد فترة إعفاء البنوك من: إحتساب متطلب زيادة في رأس المال الرقابي لمقابلة مخاطر التركز الائتماني لأكبر 50 عميل حتى نهاية ديسمبر 2021. كما تم إصدار تعليمات بشأن تعديل بعض القواعد المنظمة لنظام تسجيل الائتمان بالبنك المركزي على النحو التالي:

- إلغاء القائمة السوداء للعملاء من المؤسسات، وإلغاء القوائم السلبية للعملاء الحاصلين على قروض استهلاكية.
- إلغاء حظر التعامل مع العملاء من فئات تصنيف محددة.
- حذف العملاء ذوي المديونيات الأقل من ألف جنيه بصفة استثنائية.

في هذا السياق، تم تفعيل دور شركة ضمان مخاطر الائتمان في مبادرات دعم قطاعات السياحة والصناعة والزراعة والمقاولات، وإطلاق عدة مبادرات تهدف إلى دعم الإقتصاد المصري، أهمها:

- دعم القطاع الخاص الصناعي والقطاع الزراعي وقطاع المقاولات.
- دعم الشركات العاملة في قطاع السياحة.
- دعم العملاء غير المنتظمين من الشركات والأفراد.
- مبادرة السداد الإلكتروني، لزيادة أعداد وسائل القبول الإلكتروني.
- مبادرة نشر 6500 ماكينة صراف آلي إضافية.

فيما يخص إجراءات **بنك المغرب** للحد من تداعيات فيروس كورونا المستجد، فقد قام مجلس بنك المغرب بتخفيض سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس إلى 2 في المائة، تخفيضها مرة أخرى بمقدار 50 نقطة أساس لتصل إلى 1.5 في المائة. كما اعتمد بنك المغرب مجموعة من التدابير لدعم السيولة والتخفيف من آثار الأزمة، منها:

- حث البنوك على إتخاذ كافة وسائل إعادة التمويل، بالدرهم وبالعملات الأجنبية.
- توسيع نطاق السندات والأوراق المالية التي يقبلها بنك المغرب مقابل عمليات إعادة التمويل الممنوحة للبنوك.
- تمديد آجال عمليات إعادة التمويل.

- تعزيز برنامج إعادة تمويل الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، عن طريق إدماج القروض التشغيلية، إلى جانب قروض الإستثمار.
- إنشاء خط ائتمان مصرفي، لتمويل النفقات التشغيلية للشركات.
- تأجيل الإستحقاقات الإئتمانية المصرفية واستحقاقات التأجير لصالح الشركات والأسر المتأثرة بالأزمة.
- التحرير الكامل لحساب الإحتياطي لفائدة البنوك، ليصل إلى 0%.
- السماح للبنوك بإمكانية تجاوز الحد الأدنى لمعامل السيولة لغاية نهاية شهر يونيو2020.
- إلزام البنوك تعليق الأرباح لعام 2019. فيما يخص السنة المالية 2020، فقد طلب بنك المغرب من البنوك توخي الحذر والمناقشة مع البنك المركزي بهدف الموافقة على أي مقترح لتوزيع الأرباح.
- السماح بخفض نسبة كفاية رأس المال التحوطية، بواقع 50 نقطة أساس، ليتراجع بذلك الحد الأدنى إلى 8.5 في المائة بالنسبة لمعامل الأموال الذاتية من الفئة 1، وإلى 11.5 في المائة فيما يتعلق بنسبة الملاءة لغاية 30 يونيو 2022.

أخيراً، قام **البنك المركزي اليمني** بحث المصارف وشركات الصرافة للإلتزام بالمعايير والإجراءات الإحترازية الصحية في التعاملات مع العملاء، وإعادة النظر في التسهيلات والتمويلات الممنوحة للعملاء، ومراقبة التغيرات الطارئة في القطاع المصرفي.

رابعاً: الاجراءات الحكومية للتخفيف من آثار جائحة كورونا

جاءت الإجراءات والتدابير الإحترازية التي إتخذتها المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، للتخفيف من آثار وتداعيات الأزمة بالتوازي مع الإجراءات الحكومية التي قامت بها الدول العربية، والتي هدفت إلى ضمان سلامة المواطنين والحفاظ على الظروف الصحية للمجتمع، ومواجهة الآثار المالية والاقتصادية، وتعزيز الاقتصاد الوطني، تمثلت إجراءات الحكومات العربية المتخذة للتخفيف من تداعيات الأزمة في المحاور الأساسية التالية:

- وضع وتنفيذ خطط تعنى بالتحفيز الإقتصادي على مستوى الدولة.
- تعزيز وتسهيل قدرات الشركات المتضررة من الجائحة على الإقتراض.
- التخفيف من التحديات التشغيلية.
- الحد من تفاقم الأوضاع الطارئة المتعلقة بأزمة السيولة النقدية (قصيرة الأجل).
- منع تداعيات الأزمة من أن تطال أو تهدد إستمرارية الأعمال.
- تطبيق برامج وتسهيلات لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.
- توفير وإعتماد مخصصات من الموازنات الحكومية لتغطية المستلزمات والمصاريف الطبية.
- إعتماد مخصصات مالية لتغطية مصاريف لقاح فيروس كورونا.
- إعفاء بعض القطاعات والأنشطة الإقتصادية من بعض الرسوم والضرائب، وعلى رأسها قطاع السياحة.

- توفير الدعم اللازم للقطاع الخاص.
- إستمرارية المساعي الحكومية للحفاظ على النمو المستدام.
- تأجيل سداد بعض الضرائب المستحقة على منشآت الأعمال.
- الحفاظ على العمالة المحلية في القطاعين العام والخاص.

خامساً: مبادرات القطاع الخاص لتخفيف الأثر المالي والاقتصادي

لقد كان للقطاع الخاص دور حيوي وتكتيكي في التخفيف من الآثار المالية والاقتصادية، لا سيما الآثار الاجتماعية الناتجة عن فيروس كورونا، حيث عمل القطاع الخاص في الدول العربية كشريك استراتيجي مع القطاع العام، بهدف ضمان إستمرارية الأعمال، لتعزيز متانة ومرونة النظام الاقتصادي والمالي، واستمرار دورات الأعمال والنشاط الاقتصادي. حيث كانت مبادرات القطاع الخاص بمثابة الدعامة الثالثة في التخفيف من الأثر المالي والاقتصادي لفيروس كورونا، وقد تشابهت هذه المبادرات والإجراءات في أبعادها بين الدول العربية.

في هذا الإطار، ساهم القطاع الخاص بمساندة الحكومات العربية من خلال توفير المستلزمات الصحية والطبية، والحفاظ على العمال، إذ قامت المصارف بالاستجابة لتوجيهات المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية فيما يتعلق بتوفير السيولة الكافية للإقتصاد، وتأجيل سداد الأقساط المستحقة، وإعادة هيكلة وجدولة القروض، وإعفاء العملاء من بعض الرسوم والعمولات على المنتجات والخدمات، وتخفيض الفوائد على الإقراض، وغيرها من الإجراءات التي تم ذكرها بشكل مفصل في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

سادساً: التحديات والمخاطر التي واجهت القطاع المصرفي وغير المصرفي في التعامل مع أزمة فيروس كورونا

لقد كان للقيود والإجراءات الوقائية التي اتخذتها الدول العربية للحد من انتشار فيروس كورونا، تأثيراً واضحاً على الأوضاع الصحية وتعزيز الإستقرار الإقتصادي، إذ تكبدت البلدان خسائر بشرية ومادية كبيرة، أفضت إلى حدوث ركود إقتصادي، الأمر الذي أدى إلى حدوث انكماش اقتصادي باتت ملامحه تظهر على مختلف القطاعات الاقتصادية (قطاع الأعمال/ الإنتاجي، القطاع العام، القطاع الاستهلاكي). مما لا شك فيه أن القطاع المالي المصرفي وغير المصرفي ليس بمنأى عن هذه التحديات، حيث أن القطاع المصرفي كان ولا يزال يعتبر الشريان الأساسي للنظام المالي والإقتصادي، بالتالي فإن تأثر النظام الاقتصادي من هذه التداعيات يعني حتماً أن القطاع المالي قد تأثر أيضاً بتبعات هذه الأزمة، وفيما يلي أهمها:

أ. إرتفاع نسبي لحجم القروض المتعثرة وزيادة نسب تعثر العملاء، علماً أن هذه النسب مرشحة للزيادة بعد رفع الحزم المقدمة بشأن تمديد استحقاقات القروض، والتي من المتوقع أن تنعكس على البيانات والمؤشرات.

ب. صعوبة الوصول إلى العملاء بشكل كامل وطبيعي، بسبب إجراءات الإغلاق للحد من تفشي فيروس كورونا، لا سيما في ظل تعامل غالبية العملاء مع المنتجات والخدمات المالية التقليدية.

ج. تراجع مستويات السيولة بسبب تأجيل استحقاقات أقساط القروض لفترة زمنية إمتدت إلى ستة أشهر في المتوسط.

د. إنخفاض ربحية المؤسسات المصرفية (البنوك) والمؤسسات غير المصرفية (مؤسسات التمويل الأصغر، وشركات الصرافة، وشركات خدمات الدفع، .... الخ).

فيما يخص المخاطر الأكثر تأثيراً بالاقتصاد الكلي والاستقرار المالي، تسببت أزمة فيروس كورونا في توقف بعض أنشطة الأعمال أو تقليصها، خاصة في ظل التدابير والإجراءات الصحية التي تم اتخاذها للحد من انتشار الفيروس، ولا شك أن هذه العوامل ألقت بظلالها على الإقتصاد الكلي والإستقرار المالي، ومن ذلك:

أ. **ارتفاع معدلات البطالة**، التي سجلت إرتفاعاً ملحوظاً خلال أزمة فيروس كورونا، حيث بلغت حوالي 9.9 في المائة في عام 2020 مقارنةً بنحو 8.1 في المائة في الأعوام 2017-2019.

ب. **زيادة النفقات العامة وانخفاض الإيرادات العامة**، كبقية دول العالم، انخفضت الحصيلة الإيرادية للدول العربية بسبب انخفاض الطلب على السلع والخدمات، بالتالي إنخفاض حصيلة الإيرادات الضريبية. في المقابل، قامت معظم الحكومات العربية بزيادة النفقات على قطاع الصحة للحد من تفشي فيروس كورونا، كما قامت باتخاذ مجموعة من الإجراءات تهدف إلى دعم المشاريع والأنشطة الاقتصادية التي تضررت من جائحة كورونا. جدير بالذكر أن أسعار النفط سجلت تراجعاً إلى مستويات لم تشهدها منذ عام 2002 في ظل التراجع الملحوظ في الطلب على النفط الخام وتفشي فيروس كورونا، مما ترتب عليه انخفاض كبير في حجم الإيرادات العامة للدول المصدرة للنفط.

ذ. **تذبذب في حركة الاستيراد والتصدير**، بسبب الإجراءات المتخذة للحد من إنتشار فيروس كورونا، وما رافق ذلك من تقييد في حركة النقل والشحن الدولية، وتوقف الملاحة بين الدول (خاصة في الدول المصنفة على أنها الأكثر عدوى).

د. **اضطراب المناخ الإستثماري**، أدت الجائحة إلى عزوف الكثير من المستثمرين عن الإستثمار بسبب حالة عدم اليقين، وتكبد الأسواق المالية وأسواق راس المال العالمية خسائر كبيرة جراء الازمة.

هـ. **تضرر العديد من القطاعات الإنتاجية**، إن إجراءات الإغلاق الكلية للعديد من القطاعات (على رأسها قطاع السياحة والتجارة الخارجية) لمواجهة انتشار الفيروس، أثرت بشكل سلبي على مختلف الأنشطة الإقتصادية. وأدت إلى الحاجة إلى قيام البنوك بتأجيل نسبة كبيرة من أقساط القروض الممنوحة لهذه الأنشطة.

أدت الجائحة إلى حدوث انكماش اقتصادي في الدول العربية، وتقلبات في أسعار بعض السلع، إضافة إلى مخاطر مالية منها ما يلي:

- تقلبات في أسعار الصرف.
- إنخفاض قيمة الإستثمارات الخارجية.
- إرتفاع مخاطر أمن المعلومات والمخاطر السيبرانية.
- زيادة مخاطر إعادة التمويل للمقترضين المتعثرين.
- تزايد احتمالية تراجع معدلات نمو الأسواق والأسواق المالية.

سابعاً: إدارة أزمة فيروس كورونا والدروس المستفادة على صعيد البنوك المركزية

شكلت أزمة جائحة كورونا أحد أهم التحديات التي واجهت الدول خلال عامي 2020 و2021، من حيث إستراتيجيات المواجهة التي حاولت المواءمة بين الحفاظ على حياة الناس وتقليل عدد الإصابات والوفيات من جهة، وضمان الحد الأدنى من الخسائر المالية والإقتصادية من جهة أخرى. حيث لجأت العديد من الدول إلى فرض الإغلاقات الكلية أو الجزئية وتخفيض الحركة إلى حدودها الدنيا، الأمر الذي أثر على الحياة اليومية لا سيما حركة النشاط الإقتصادي، أدت هذه الإجراءات المتخذة في ضوء أزمة فيروس كورونا إلى تكبد الدول نفقات وأعباء مالية كبيرة. إذ كان لتدخل البنوك المركزية الدور الكبير في الحد من التداعيات المالية والإقتصادية جراء الازمة. حيث ساهمت البنوك المركزية في العمل على توفير السيولة اللازمة للمواطنين من خلال جملة من الإجراءات والآليات التي سبق ذكرها بشيء من التفصيل في هذه الورقة.

في هذا الإطار، من المناسب تقييم الإجراءات المتخذة في هذه الأزمة التي تعتمد على عدة عناصر أهمها: نطاق الأزمة (كلية أو جزئية)، ومدى تأثيرها (محدودة التأثير أو واسعة التأثير)، ومعدل تكرارها، ودرجة حدتها. فيما يخص الأزمة الحالية، من المفيد مراجعة وتقييم آليات الإستجابة التي إعتمدتها الدول ومؤسساتها، لا سيما البنوك المركزية لمواجهة الأزمة، واستعراض الدروس المستفادة التي يمكن أن تساهم في مواجهة أحداث مشابهة والحد من مخاطرها وتبعاتها. من المهم ملاحظة أنه ليس من الممكن منع حدوث مثل هذه الأزمات والأوبئة في المستقبل، لكن أن تستفيد البنوك المركزية من التجربة الحالية لتكون أكثر استعداداً إذا ما ظهرت مرة أخرى. منذ إعلان

فيروس كورونا كجائحة عالمية، تبنى صناع السياسات في الدول العربية ممثلين بشكل رئيس في كل من وزارات المالية، والبنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية تدابير غير مسبوقة لتخفيف الآثار الناتجة عن الجائحة على القطاعات الاقتصادية والفئات الاجتماعية المتضررة من تلك الجائحة. فيما يلي ملخص لأهم الدروس المستفادة من أزمة فيروس كورونا المستجد على صعيد المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية:

1. أولوية إعتماد مهام المصارف المركزية الآليات المناسبة لتوفير السيولة النقدية للعملاء، بشتى الطرق والوسائل، وتأجيل استحقاقات الأقساط، وتخفيض كلف التمويل، والحث على إستخدام التقنيات المالية الحديثة بما يضمن سهولة وصول الأفراد الى إحتياجاتهم المالية، وإستمرارية الأعمال والأنشطة التجارية.
2. منحت الأزمة المصارف المركزية فرصة كبيرة في إدارة الوقت، فسرعة الإستجابة والإجراءات المتخذة، كان لها السبق في إحتواء تداعيات الأزمة مالياً واقتصادياً.
3. أثبتت الأزمة أن البنوك التي تتمتع بمراكز مالية قوية ولديها مصدات (هوامش) رأسمالية مناسبة كانت الأكثر صلابة في مواجهة الأزمات.
4. تشير تجارب الدول العربية إلى أن معظم البنوك حافظت على نسب رأسمالية أعلى من الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية.
5. أدت الإجراءات التي اتخذتها البنوك المركزية والحكومات في الدول العربية لدعم الاقتصادات إلى إنفراج كبير في ضغوط السيولة.
6. برهنت الأزمة الحالية كسابقاتها من الأزمات أن الإستثمار هو المحفز والمحرك الرئيس لإعادة تنشيط عجلة الاقتصاد من جديد.

الحكومات، التي هدفت بشكل أساسي إلى التخفيف من حدتها والتداعيات المالية الإقتصادية للأزمة ومن ذلك:

أ. تنوع التدخلات التي إتخذتها المصارف المركزية في ضوء سياساتها، والتي شملت أدوات السياسة النقدية، من خفض لنسب الإحتياطي الإلزامي، وخفض أسعار الفائدة، ودعم مستويات الإئتمان والسيولة، وتفعيل أدوات السياسة الإحترازية الكلية، لتمكين المصارف من مواجهة الضغوط الناتجة عن الجائحة، وحث المصارف على أهمية توفير الائتمان للقطاع الخاص والأفراد، والحفاظ على الإستقرار المالي، علاوةً على ذلك، فقد إمتدت تلك التدابير إلى تأجيل استحقاقات الأقساط، ودعم المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم، ولا سيما القطاعات التي تضررت بشكل مباشر من الأزمة.

ب. حرصت الحكومات العربية بالشراكة مع المصارف المركزية على تحفيز الإستثمار، وتسريع عملية سداد مستحقات الشركات من القطاع الخاص، إضافة إلى إطلاق حزم للتحفيز الاقتصادي.

8. أكدت أزمة فيروس كورونا على صلابة ومتانة الإستقرار المالي العربي، حيث إستطاعت النظم المالية العربية من خلال المصارف المركزية إمتصاص آثار الأزمة الحالية، غير أن تبعات هذه الأزمة وآثارها لامست الإستقرار المالي العربي من حيث:

أ. انخفاض الإيرادات الحكومية للعديد من الدول العربية، لا سيما في ظل التراجع الحاد في أسعار النفط عالمياً إبان الأزمة، وتراجع العائدات الضريبية بالنظر الى التراجع في الأنشطة الاقتصادية، وما رافق ذلك من تزايد الإنفاق الحكومي للحد من تبعات الأزمة اقتصادياً وصحياً.

ثامناً: الخلاصة والتوصيات

لا شك أن أزمة فيروس كورونا المستجد تعتبر إحدى أخطر الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي، حيث أن جميع الأزمات المالية السابقة تم مواجهتها من خلال السياسات الإقتصادية، أما أزمة فيروس كورونا، فتهدد المورد البشري بصورة مباشرة، إضافة إلى الآثار السلبية على الإقتصاد العالمي، وتحديداً على أسواق المال وأسعار السلع، الأمر الذي قد يكون مؤشراً للدخول في مرحلة ركود اقتصادي عالمي.

في هذا السياق، أظهرت أزمة فيروس كورونا الدروس المستفادة والمستوحاة على صعيد البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، تمثلت أهمها في سرعة استجابة البنوك المركزية لتداعيات الأزمة، وإجراءاتها المتخذة لتوفير السيولة النقدية المناسبة، إضافة إلى دعم الإقتصاد الحقيقي لا سيما دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر من أهم مكونات النسيج الإقتصادي. كما أظهرت الأزمة أهمية بناء التحوطات (الهوامش) الرأسمالية في البنوك وامتلاكها مراكز مالية قوية، مما جعلها أكثر صلابة في مواجهة تبعات الأزمة.

في هذا الإطار، لا زالت تداعيات وآثار فيروس كورونا تخيم على معظم الإقتصادات في الدول العربية والتي ربما ستتضح أكثر بعد انتهاء الأزمة. بيّنت الورقة وجود تفاوت بين الدول العربية في إستخدام أدوات السياسة الإحترازية الكلية، حيث توسع عدد من الدول العربية في إستخدام هوامش رأس المال والسيولة منذ بدء الجائحة، مقابل إستخدام معتدل أو متحفظ في إستخدام أدوات السياسة الإحترازية الكلية.

في مرحلة التعافي الاقتصادي، يُعتبر التنسيق بين السياسات الإقتصادية والسياسة الإحترازية الكلية، والإنتباه إلى ملائمة توقيت تخفيف أو سحب إجراءات الدعم، مفتاح نجاح الإجراءات المتخذة لدعم النشاط الإقتصادي. حيث إن سحب حزم الدعم بشكل مبكر، قد يؤدي إلى تراجع حجم الإئتمان المطلوب لدعم قطاعي الشركات والأسر، في حين إن التأخر في سحبها قد يزيد من المخاطر النظامية في القطاع المالي. من جانب آخر، وفي حال تم تحرير أو تخفيف هوامش رأس المال و/أو السيولة في الأزمات الإقتصادية، فمن المفيد البناء المتدرج لهوامش رأس المال والسيولة التي تم تخفيفها خلال فترة ما بعد الأزمة.

في جميع الأحوال، تسعى سياسة المصرف المركزي إلى دعم النشاط الاقتصادي مع الحفاظ على سلامة النظام المالي وضمان الشفافية، والإستخدام المدروس لأدوات هوامش رأس المال والسيولة، في الأزمات، على أن يتزامن السماح باستخدام هذه الهوامش مع وضع قيود على توزيع الأرباح والمكافآت. لا بد من التأكيد على الدور الهام الذي تلعبه لجنة إدارة الأزمات أو لجنة الإستقرار المالي داخل المصرف المركزي، في التنسيق والتعاون بين السياسة النقدية، والسياسة المالية، والسياسة الإحترازية الجزئية والكلية، ودعم بعضها الآخر. أخيراً، تبرز أهمية قيام المصارف المركزية بالتقييم المستمر لدور السياسة الإحترازية الكلية قبل وبعد أي أزمة سواءً كانت مالية أم إقتصادية، وأخذ الدروس المستفادة من خلال إجراء تقييم لفعالية السياسة الإحترازية في تعزيز الإستقرار المالي.

في هذا الإطار، تواصل المصارف المركزية مراقبة القطاع المصرفي والمالي وتأثير الأزمة المالية عليه، تُعدل سياساتها وإجراءاتها الإحترازية، وفقاً لذلك. كما تستمر في اتخاذ المزيد من الإجراءات الاحترازية – عند الحاجة – لدعم

الإستقرار المالي، وتعزيز الشمول المالي، وكذلك التحول إلى الإقتصاد الرقمي، الذي من شأنه أن يساهم في تحفيز النمو في العديد من القطاعات الإقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة. الهدف الرئيس هو الإستمرار في الحفاظ على إستقرار الأنظمة المالية، والتأكد من أن المؤسسات المالية قادرة على الإستمرار في تقديم خدماتها للعملاء، وتوفير قروض وتمويلات جديدة للأفراد، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والقطاع الخاص، المتأثرين بتداعيات الجائحة.

قائمة المصادر والمراجع:

صندوق النقد العربي (2021). استبيان أثر أزمة فيروس كورونا المستجد على الاستقرار المالي في الدول العربية.

صندوق النقد العربي (2021). تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لعام 2021.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021). كتاب فلسطين الإحصائي السنوي.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، أوابيك (2021). التقرير الإحصائي السنوي.

المركز الفلسطيني للأبحاث والسياسات والدراسات الاستراتيجية، مسارات (2021). جائحة كورونا والانهيار التاريخي لأسعار النفط الأميركي.

البنك المركزي الأردني (2020). تقرير الاستقرار المالي.

مصرف الامارات العربية المتحدة (2020). تقرير الاستقرار المالي.

البنك المركزي السعودي (2021). تقرير الاستقرار المالي.

مصرف البحرين المركزي (2021). تقرير الاستقرار المالي.

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي

يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: 6215000 (9712+)

فاكس رقم: 6326454 (9712+)

البريد الإلكتروني: Publications@amfad.org.ae

موقع الصندوق على الإنترنت: http://www.amf.org.ae

http://www.amf.org.ae

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
COUNCIL OF ARAB CENTRAL BANKS AND MONETARY AUTHORITIES GOVERNORS